



النائب وضاح الصادق

بيروت، 26 ايلول 2020

جانب دولة رئيس مجلس النواب اللبناني

الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون يرمي الى اعفاء لاعبي منتخبات لبنان في كافة الرياضات الأولمبية من الأقساط المدرسية والجامعية.

مقدم من: النائب وضاح الصادق

نرفع لجانبتكم اقتراح القانون المرفق ربطاً لإحالته على اللجان المختصة لمناقشته وإحالته الى الهيئة العامة ليتم اقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اقتراح قانون

يرمي الى اعفاء لاعبي منتخبات لبنان في كافة الرياضات الاولمبية من الاقساط المدرسية والجامعية.

- المادة الاولى:

يعنى/ تعفى لاعبي/ لاعبات المنتخبات الوطنية اللبنانية في جميع الالعاب والرياضات المعتمدة اولمبيا، من اية رسوم او اقساط مدرسية او جامعية، وذلك بعد مضي ستة اشهر على انضمامهم الى المنتخب او اختيارهم لتمثيل لبنان من قبل اتحاد اللعبة المعنية ومشاركتهم في بطولة عربية او قارية او دولية رسمية واحدة على الاقل.

- المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائب وضاح الصادق

بيروت، 26 أيلول 2022

الاسباب الموجبة

لظالما كانت الانجازات الرياضية مصدرا للفخر والاعتزاز الوطني، اضافة الى كونها دوما عاملا جامعا للبنانيين خلف منتخباتهم الرياضية مما يعزز روح الوطنية والمواطنة والانتماء. ولما كانت الرياضة اللبنانية تثبت دائما، وبالرغم من انعدام التخطيط والامكانيات، انها قادرة على تمثيل البلاد وتحقيق انجازات بمبادرات فردية او بتضافر بعض الجهود، خصوصا من بعض الاتحادات في فترات متقطعة، وفي ظل غياب تام لوزارة الشباب والرياضة والدولة عن دعمها بشكل جدي ومؤثر.

ولما كانت المنتخبات الوطنية تضم نخبة الرياضيين اللبنانيين الذين يبذلون الجهود ويقدمون التضحيات في سبيل اعلاء اسم لبنان في المحافل الرياضية العربية والقارية والدولية، وجلهم يعاني من التكاليف الباهظة للتحضير للمسابقات بالاضافة الى كون غالبيتهم العظمى يتابعون دراستهم المدرسية او الجامعية المكلفة ايضا والتي اصبحت تشكل عبئا ماليا اضافيا، مما يستوجب ان تقوم الدولة اللبنانية بتخفيف هذه الاعباء عبر تشريعات وقوانين وخطط لدعم الرياضة والرياضيين وتوفير الامكانيات لهم على كافة الصعد.

لذلك وبناء على ما تقدم،

نحيل اليكم اقتراح القانون الرامي الى اعفاء اعضاء المنتخبات الوطنية من الرسوم والاقساط المدرسية والجامعية، امين حالته الى لجنة الشباب والرياضة لمناقشته وقراره ثم احالته الى الهيئة العامة ليتم اقراره.